مقدمة

بقلم

أحمد محمد حسين هيكل المحامى

يرجع الخلاف التقليدى بين رجال الدين ورجال العلم إلى اعتراف الدين بالغيبيات وتأثيرها فى حياة الناس ، أفراداً وجماعات ، وإنكار العلم لهذا النوع من التفكير وعدم إقراره لغير ما هو ثابت من قوانين الوجود على نحو حسى . وليس معنى ذلك أن رجال الدين يرون أن قوانين الحياة كلها سر مغلق ليس من شأن الإنسان أن يعرف عن حقيقة أمره شيئاً ، كما أنه ليس معناه أن رجال العلم يزعمون أنهم قد اكتشفوا كل ما فى الحياة من نواميس وسنن ، وإنما يقصد بذلك فقط أن العلم إنما يؤمن باقتداره الكامل على اقتفاء أثر هذه النواميس والنظم ، والوصول منها إلى أعمق أغوارها ، وكل ما فى الأمر أن بعضها قد كشف عنه وأمكن إثباته على نهج علمى ، وأن البعض الآخر لما يثبت حتى اليوم وهو ينتظر أن يكشف عنه تقدم العلوم وتطورها . وأما الدين ورجاله فموقفهم أكثر تحفظاً ، إذ يسلمون بأن « ما لا نعرف من الغيب أبعد أثراً فى حياتنا النفسية مما نعرف من العلم » .

وسواء لدينا أرجح تفكير هؤلاء أم أولئك على مدى الزمان . وإنما الذى يهمنا هنا أن نشير إليه ، ما دلت عليه المشاهدة من أن اطراد العلم فى كشف حقائق الكون يصحبه اتساع جديد فى نطاق ما نجهل من هذه

الحقائق ، كما تصحبه إعادة النظر فيما سبق أن توصل إليه العلم من المقررات على ضوء ما استجد منها ، ولئن كان ذلك فى الحقيقة راجعاً إلى طبيعة الإنسان التى لا تمل التأمل والبحث فى كنه أمرها وحقيقة مركزها فى هذا الوجود ، إلا أنه فى الوقت ذاته تعقب لمكونات الوجود وسعى إلى تحديدها – أما مدى ما يبلغه الإنسان من نجاح فى هذا التحديد فهو أمر لا سبيل إلى القطع فيه بجواب ، إلا أن يستطيع الإنسان أن يعلل سبب الوجود نفسه على نحو علمى .

هذا هو موقف العلم من الحياة – وهو موقف يسلم الأكثرون بأنه لا سبيل إلى الوصول معه إلى قرار فى علة الوجود .

أما الدين فإنه يقرب المسألة ويتخذ نقطة البداية فيها قيام الخليقة دون البحث فى أسباب ذلك ودوافعه ، ويدعو المخلوقات بعد ذلك إلى عبادة الخالق العظيم والعمل فى الحياة عملا صالحاً ، والجد فيها لنيل مثوبة الآخرة التى يتصورها أهل الأديان السماوية على أنها الجنة التى وعد الله بها من عباده الصالحين .

فالفارق ما بين النظريتين إذن كالفارق بين طريق الشك يأخذ بها العلم لبلوغ نتائجه ، وطريق اليقين السابق التى يسلم بها رجال الدين .

ويدلنا استقراء التاريخ على أن الصراع بين الفريقين كان رهيباً حقًّا . فقد رأينا فى أوربا ألواناً من هذا الصراع شهد عصر النهضة بعضها حين كان العلم الحديث ما يزال يخطو فيها خطواته الأولى . وعلى الرغم من تواضع هذه الخطوات . فإنها قد أثارت الكنيسة ورهبانها أيما ثورة ، لأنهم رأوا فيها النذير بأفول نجمهم وزوال سيطرتهم وتراجعهم إلى الصفوف الخلفية فى مسرح الحياة . ولقد امتد هذا الصراع على الزمان فى سلسلة من حركات المد والجزر كان النصر فى مرحلتها الأخيرة للعلم نصراً محققاً . ولقد أدى

هذا التطور الأخير إلى الإمعان فى إنكار أهمية الدين فى حياة المجتمعات الغربية إمعاناً انقلب فى النهاية إلى نقيضه ، فبدأ ظهور الاتجاهات الروحية الحديثة التى استمد معظمها من ثقافات الهند والشرق الأقصى ، والتى بدأت تلعب دوراً ، وإن يكن لما يزل متواضعاً ، فى حياة العالم الغربى فى الوقت الحاضر .

* * *

كان طبيعيًّا أن يقوم فى الشرق عامة ، وفى الشرق الإسلامى خاصة ، نظير لهذا الصراع الذى شهده الغرب ، لأنه صراع بين الجمود من جانب ، والتطور والتجديد من جانب آخر ، إلا أن علوم الدين كانت هى فى الشرق الميدان الأساسى لذلك الصراع . فمنذ ظهور الإسلام وانقسام أبنائه شيعاً بعد عهد الراشدين منهم ، سعى كل إلى التماس العضد لفريقه فى كتاب الله وأحاديث رسوله الكريم ، وذهبوا فى تفسير ذلك مذاهب شتى ، ثم بدأ الفقه بعد ذلك ينمو ويقيم مدارسه الشهيرة فشهد الشرق الإسلامى فى تلك الفترة عهداً من تقدم العلوم – كلها من علوم الدين – لم يعرف له مثيلا من بعد فى تاريخه ، ثم انتهى الأمر بعد ذلك إلى إقفال باب الاجتهاد الفقهى فى القرن الرابع للهجرة ، والاعتماد على أقوال السلف وأفعالهم ، واجتذب ذلك الضرب من السلوك الفكرى أكثر الناس فى ذلك الوقت باعتباره أيسر سبل العيش وأقربها إلى الدعة وأقلها وعورة وشوكاً . وإذا كان قد ظهر برغم ذلك أفذاذ يشهد لهم العالم بالفضل والتقدم . فإن الجمود الذى خيّم على مناحى الحياة المختلفة قد عاق هؤلاء عن مواصلة الجهود التى بذلها المتقدمون ، فتكاثرت بذلك أغلال الركود والتخلف العقلى الذى ما نزال نشهد بعض آثاره حتى اليوم .

يظهر من هذا الفارق فى طبيعة الصراع بين الشرق والغرب سبب تفوق

العلوم الطبيعية فى أوربا على علوم الدين فيها . ذلك أن الأولى اتخذت لنفسها طريق التطور فى حين آثر رجال الدين أن يقفوا به عند الحد الذى بلغه لأنهم ارتضوا لأنفسهم ما كانوا قد وصلوا إليه باسم الدين من سيطرة وتحكم ، فكان أن تبادل بعضهم بعضاً تهم الكفر والزندقة ، وتفشى النزاع بينهم بشيراً بزوال سيطرتهم ، وبحلول الطريق العلمية محل مذاهبهم المندحرة . إلا أن ذلك أدى فى الوقت نفسه إلى تعثر خطوات الفكر الدينى بعد ذلك فكان الفارق الجسيم الذى نشهده اليوم بين ماديات الحياة فى أوربا بالقياس إلى تخلفها الروحى .

ولقد قامت مع ذلك فى أوربا منذ القرن السادس عشر محاولات متعددة لكسر قيود الجمود الدينى ، ومن أهم هذه المحاولات ما قام به أوجست كومت فى القرن الماضى فى سبيل الوصول إلى « أسس الديانة الحقة » عن طريق نظريته فى تقسيم مراحل الفكر الإنسانى إلى ثلاث : المرحلة التيولوجية ، والمرحلة الميتافيزيقية ، والمرحلة الوضعية (أو العلمية) . ولم يكن كومت ليستثنى التفكير الدينى نفسه من هذا التقسيم ، للوصول به فى النهاية إلى حال وضعية بحتة .

ولقد كان لآراء كومت ولآراء غيره من معاصريه آثار بعيدة المدى فى التفكير الفلسفى المعاصر . ومن أهم هذه الآثار أنها لفتت النظر إلى أن الإيمان الموروث يجب أن يحل محله إيمان أساسه المعرفة كأوسع ما يمكن للمعرفة أن تكون .

وقد عرض الدكتور هيكل ذلك كله فى الفصول الثلاثة الأولى من هذا الكتاب . وانتهى فيها إلى ضرورة التوفيق بين جانبى الحياة الروحى والمادى لبلوغ التوازن العقلى ، وأن « الدين والعلم لم تكن بينهما خصومة ولن تكون بينهما خصومة ، وإنما الخصومة والخصام بين رجال الدين ورجال العلم فحسب كل يهدف إلى أن يستأثر من السلطان بأكبر نصيب . كذلك

بحث الدكتور هيكل فى الفصل الثانى أسس فلسفة أوجست كومت وبعض آرائه . ثم انتقل إلى بيان ضرورة المعرفة كأساس لإيمان المستقبل وبعض مظاهر هذا الإيمان ، ومن هنا كان اختيار عنوان هذا الكتاب .

وفى الفصل الرابع والأخير بحث الدكتور هيكل جانباً آخر من جوانب التفكير الفلسفى ، لم ينقطع البحث فيه يوماً من الأيام ، ذلك أمر القدرية والجبرية ، وهل لإرادة الإنسان فى سير الحياة نصيب . وهو موضوع شائك لا يخلو البحث فيه من وعورة لتشعبه ولاتصاله فى كثير من أمره بصلة الخالق بالمخلوق . ثم تعرض فى ختام الكتاب لموضوع المسئولية وارتباطها بمدى ما لنا فى الحياة من اختيار أو اضطرار .

ولقد تساءل بعض الكتاب[1] عن الدوافع التى دعت الدكتور هيكل إلى الكتابة فى أمر القدرية والجبرية فى وقت غلب الطابع الاجتماعى والسياسى فيه على كل كتاباته . فقد نشر الفصل الأخير من هذا الكتاب فى مجلة المقتطف عام ١٩١٧ ، وكانت مجلة ذات طابع علمى يبعد بها عن أمور السياسة ، ذلك فى الوقت الذى كان الدكتور هيكل ينشر فيه معظم مقالاته فى « السفور » ذات الطابع الاجتماعى والسياسى بعد أن احتجبت « الجريدة » عن الصدور .

وحق لهم أن يتساءلوا . فقد كانت ظروف الحرب العالمية الأولى ، وظروف البلاد السياسية والاجتماعية تشير يومئذ إلى أن حدثاً عظيماً واقع حتماً عما قريب ، وأن الإعداد للحدث العظيم أمر لا سبيل إلى اعتزاله أو تجنبه ، بل إن على الكتاب والمفكرين من أبناء هذا الوطن العزيز أن يعدوا لهذا الحدث العظيم عدته ، وأن يبشروا الناس به .

ذلك هو الجو الذى كان سائداً قبيل ثورة سنة ١٩١٩ . ولم يكن ميسوراً والأمر كذلك أن يعكف كاتب سياسى أو اجتماعى على بحث نظرى كهذا

---

(١) المرحوم الأستاذ محمد شفيق غربال فى كلمته بالمجمع اللغوى فى ٤ نوفمبر سنة ١٩٥٧ .

الذى نشره الدكتور هيكل سنة ١٩١٧ عن القدرية والجبرية . وأغلب ظنى أن هذا البحث كتب من قبل وتأخر نشره إلى تلك السنة ، بل إنه قد كتب فى أثناء إقامة الدكتور هيكل بباريس يعدّ للدكتوراه ، أو فى أعقاب إيابه منها فى سنة ١٩١٢ . على أن الثابت على كل حال أنه قد شغل بفكرة المسئولية وطبيعتها وتطورها منذ إقامته تلك بفرنسا ، إلى الحد الذى دعاه أن يكتب فيها فصلين احتوتهما « يوميات باريس » ، وهى مذكرات كان يحررها لنفسه فى تلك الفترة ، كما أنه كان على ما يبدو مشغولا بمسائل أخرى كذلك ، فقد تضمنت تلك الكراسات كذلك مقالا مطولا فى شأن الطلاق وأثره فى الحياة الاجتماعية فى مصر ووسائل تنظيمه ، كما أن بها بحثاً فى أدب اللغة الفرنسية وغيرها ، وهى بحوث لما ينشر شىء منها حتى اليوم . وإنى لأرجو أن تتاح لى فرصة نشر هذه الفصول مع بقية اليوميات ، فإنها مرآة صافية لنفس الكاتب وفيها ملاحظات ومشاهدات بالغة غاية الدقة والبراعة .

ولأخلِّ الآن بين القارئ والكتاب ففيه تجديد بغير شك ؛ إذ أن مجموعة المقالات التى تضمنها تمثل مجتمعة لوناً جديداً فى كتب الدكتور هيكل ، كما أن بها فصلاً ترجمه عن الفرنسية هو الفصل الخاص بأوجست كومت وفلسفته ، وهو — مع مقالات قليلة أخرى — يمثل عمله الوحيد فى الترجمة .

أحمد هيكل

المحامى

القاهرة فى يونية سنة ١٩٦٤